الحفاظ على النسيج الحضري الموروث في المدينة العربية الإسلامية

الدكتور خالص حسني الأشعب الأستاذ المساعد / قسم الجغرافية
كلية الآداب / جامعة بغداد

المقدمة

جاءت المدينة العربية الإسلامية لتفي بحاجات ساكنيها وساكني أقاليمها ولتوفر لهم كل أسباب الألفة والراحة والسكينة وممارسة الوظائف المختلفة، ولتعكس أعلى درجات الانسجام واستيعاب الظروف البيئية ـ طبيعية وحضارية في مراحل انشائها وتطورها.

لقد وفر ذلك خير مدرسة فلسفية وتخطيطية يمكن الاستلهام منها في تطور المدينة العربية المعاصرة. إن الإيمان في ذلك هو الذي دفع إلى كتابة هذا البحث ويدعو إلى كتابة العديد من البحوث والدراسات المماثلة، من أجل معالجة أصالة المدينة العربية من خلال أي من خصائصها المميزة التي لا تتكرر بنفس الصيغة في مدن أخرى تابعة لحضارات أخرى.

سيؤكد بحثنا هذا على التراث المعماري ـ التخطيطي (النسيج الحضري) للمدن العربية أينما وجدت، والتي ندعو للحفاظ عليها وصيانتها لما تتمتع به من اصالة فريدة تسبغ على المدينة العربية معالم شخصيتها الفردية.

إن أهمية مقومات المدينة العربية ووحداتها المعمارية يتجاوز البعد الجمالي الواضح في الزخرفة والنقوش والأعمدة والأقواس والقباب، إلى المضامين التي تحملها فضاءات المدينة وتفاصيل تصاميم وحداتها المورفولوجية. إن هناك ترابطاً وترتيباً للوحدات المكونة للمدينة العربية، وبما يتناسب ومتطلبات الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية والبيئية للمجتمع. إن كل الوحدات المعمارية في المدينة العربية تتحاكى مع بعضها بلغة واحدة وتترابط مع بعضها ومع الفضاءات بينها (أزقة وساحات) ترابطاً عضوياً، مكوِّنة سمفونية بصرية مما يحس به من يفهم موسيقاها[1]. كما وأن لعنصر المفاجأة والتغيير واقع خاص في بيئة المدينة العربية[2]. إذ تتغير الصورة التي تظهر للماشي مع تغيير نقاط النظر في أجزاء الوحدة المعمارية وأي جزء من المدينة. جاءت المدينة العربية معبرة وبصدق عن مراحل تطور المجتمع العربي الإسلامي بكل ما تملكه المرحلة من متغيرات حضارية، وهي بذلك تنسجم وطبيعة تطور الإنسان العربي الذي زامنها وزامنته في مختلف هاتيك المراحل. فقد ساعد ذلك على تطور بعدين للمدينة العربية الإسلامية هي الاستمرارية والتواصل التاريخي مما ساعد على تكوّن الشخصية التخطيطية لها[3].

يأتي التأكيد على أهمية الحفاظ على النسيج الحضري الموروث نتيجة تزايد الذين يخجلون أو يكادون من الموورث، حيث يربطون التطور المعاصر بضرورة إزالة الموروث في وقت لا يقدمون أو لا يملكون فيه بديلاً أفضل، ودلك فهم عاجز وساذج لماهية النسيج الحضري الموروث، الذي نحن بصدد مناقشة أهمية الحفاظ عليه من أجل الإبقاء على خصائص المدينة العربية. وكرد فعل لمثل هذه النظرة ظهر من أصبح متمسكاً بكل ما هو موروث ـ سلبه وايجابه ـ. إن هذا الخلاف أو التباين الجذري بين الفلسفتين، إلى جانب عوامل أساسية أخرى سنذكرها دفعتنا إلى الخوض في مثل هذا الموضوع الهام، علّ بالامكان التوصل إلى ما يساعد على حماية ما ينبغي الحفاظ عليه من خزين معماري ـ حضري موروث، يسهم

في بنية المدينة العربية حاليا ومستقبلا ويعبّر بصدق عن تطور الحضارة العربية وتراكم تراثها في المراحل المختلفة.

سيقتصر بحثنا على عناصر أساسية هي معايير تحديد النسيج الحضري الموروث وسياسة الحفاظ على التراث الحضري، ودور التصميم الأساسي للمدينة العربية في القيام بهذه المهمة الصعبة.

معايير تحديد النسيج الحضري الموروث:

لا يمكن معالجة هذه المشكلة فلسفياً أو تخطيطياً ما لم يحدد ما المقصود بالنسيج الحضري الذي توحي بالحفاظ عليه وتطويره، ليبقى جزءاً متفاعلاً وبطريقة عضوية (مورفولوجياً ووظيفياً) مع الكل الحضري للمدينة العربية.

نقصد بالنسيج الحضري هنا الفضاءات المغطاة والمكشوفة التي تحتل جزءاً معيناً من فضاء المدينة وبطريقة لا يمكن أو لا يجبذ نقله من أماكنه. يشمل بذلك الوحدات المعمارية كالجوامع وما يتبعها والمدارس والمساكن والمنشآت التجارية بما فيها الخانات والمنشآت الخدمية كالحمامات العامة والمقاهي التقليدية إلى جانب الأسوار والأبنية العامة الأخرى. يضاف إلى ذلك أنظمة فضاءات الأزقة أو الشوارع والساحات العامة، وبغض النظر عن مراتب تلك الوحدات.

وتنبغي الاشارة هنا إلى أنه قد يكون التراث الحضري وحدات تخطيطية معينة أو كلا مورفولوجياً، وهو ما نميل إلى اعتماده لأنه لا قيمة كبيرة للوحدة المعمارية الموروثة إذا ما جردت من البيئة الحضرية التي ظهرت فيها ولتتفاعل معها أصلاً، إذ ان الكل الحضري العربي الإسلامي كمخطط قد جاء ناجحاً ليلائم المناخ السائد والمتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة، وباعتماد ما يمكن تسميته بالتخطيط العضوي Organic planning. ولكي يصبح بالامكان تحديد الوحدة

التخطيطية التي يوحي بالحفاظ عليها وصيانتها فلا بد من وضع المعايير التي ينبغي أن تخضع لها، وربما تكون المعايير التالية جديرة بالاعتماد لأنها تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات التاريخية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية التي برّزت ظهور الوحدات التخطيطية في مراحل نمو المدينة العربية المختلفة وهي :

١ ـ البعد التاريخي Historicity: حيث عمر البناية أو الفضاء غير المبني ومدى تمثيلها للمرحلة الحضارية التي ظهرت فيها. إذ إن المدينة العربية قد نمت بمراحل مميزة لكل منها مقوماتها التخطيطية النابعة من متغيرات اجتماعية اقتصادية تكنولوجية.

٢ ـ ارتباط الوحدة التخطيطية بأحداث وطنية أو تاريخية أو اجتماعية مميزة تخص جزءاً من المدينة أو المدينة كلها أو الأمة.

٣ ـ انسجام الوحدة التخطيطية الموروثة مع البيئة الحضرية المحيطة والمحيط الحضري للمدينة ككل.

٤ ـ تتجاوز حدا معيناً من الكفاءة الوظيفية للوحدة الحضرية وضمن البناء الوظيفي العام لمنطقة وجودها.

٥ ـ توفر الامكانية لرفع الكفاءة الوظيفية للوحدة الموروثة (فضاءً مبنياً أو مكشوفاً) باستعمال تكنولوجيا التخطيط والعمارة المعاصرة.

٦ ـ تجاوز الحد الأدنى من التوافق والانسجام بين العنصرين ،**الإنساني** والمعماري للوحدة المعمارية أو للخزين الحضاري الموروث ككل.

٧ ـ توفر أو إدخال المستلزمات الخدمية بما فيها الصحية وحسب الوظيفة التي يراد للوحدة المعمارية الموروثة تقديمها. وبعد اعتماد هذه المعايير يتم توثيق الخزين الحضري باجراء مسح شامل له تثبت، نتائجه على خرائط للمدينة بمقاييس مناسبة وذلك من أجل التوصل ميدانياً إلى تحديد أصناف رئيسية للوحدات التخطيطية الموروثة والتي يمكن أن تصنف كما يلي:

١ ـ وحدات تخطيطية ينبغي المحافظة عليها كما هي.

٢ ـ وحدات تخطيطية تحتاج إلى صيانة بدرجات ومن زوايا مختلفة، وذلك بدافع زيادة قيمتها الحضارية الوظيفية.

٣ ـ وحدات تخطيطية (معمارية) لا ضير من ازالتها بسبب تدني مستواها المعماري وكفاءتها الوظيفية، على أن لا يسمح ببناء ما يسيء أو يتنافر مع الخزين التخطيطي الموروث بديلاً عنها. وهنا فلا بد من وضع معايير معينة لتأطير الهوية التخطيطية والمعمارية التي تعبر عن المرحلة المعاصرة، التي في الواقع تفتقدها حالياً غالبية مدننا العربية نتيجة لاعتمادها سياسة التخطيط اللاعضوي.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الوحدات الحضرية الموروثة قد أصابها نوع من التحوير هيكلياً ووظيفياً، جاء هذا التحوير عفوياً لاختفاء التخطيط أو بسببه. وبالامكان شمول المسح الذي أوصينا بالقيام به تصنيف الوحدات المعمارية التخطيطية الموروثة حسب درجات التحوير أو عمر هذا التحوير، لتحديد خطورة كل فترة مما يسهل عملية وضع سياسة الحفاظ على التراث الحضري، وعند ضمان الحفاظ على التراث الحضري في المدينة العربية الإسلامية، يمكن:

١ ـ استلهام دروس معمارية من العمارة الحضرية العربية وهنا فالمطلوب هو ليس الاستلهام من عناصر تراثية تتعلق بالشكل فقط بل من المغزى الفضائي والوظيفي الأهم.

٢ ـ استلهام الحلول المعمارية والتخطيطية لما ينجم من مشاكل جراء التناقض بين البنيتين الاجتماعية والبيئية، ومن العناصر التي يمكن الاستلهام منها في المدينة العربية الاسلامية الساحة أو الباحة Courtyard ، الممرّات المسقفة Arcades القباب Domes، الأقواس والعقود الاسلامية، الاضاءة والتهوية للوحدات المعمارية السكنية وغيرها[٤]، وعنصر الحارة وأنظمة الأسواق والشوارع والساحات

العامة، حيث قد عالجت متغيرات البيئة الطبيعية والاجتماعية وبنجاح تفتقده غالبية الأجزاء الحديثة من مدننا.

سياسة الحفاظ على التراث الحضري ومبرراته:

ينبغي أن تحتوي سياسة الحفاظ على الخزين الحضري الموروث على جناحين، الأول هو اعتماد مختلف العمليات الابداعية التي تهدف إلى تطوير وزيادة جمالية وكفاءة الوحدات التخطيطية الموروثة معمارياً ووظيفياً مع ملاحظة شكل قطع الأرض وطرز العمارة وعلاقة ذلك بأنماط فضاءات الشوارع.

إن ذلك قد يستدعي اجراء تحويرات هيكلية داخلية أو خارجية أو تحسين وإدخال خدمات تحتية بما يتعلق بالاضاءة والتهوية وفق الوظيفة التي يراد من الوحدة التخطيطية أن تقدمها من خلال موقعها بالنسبة للمدينة. إن ذلك يعني أنه بالامكان تبديل الوظيفة أكثر من مرة ولنفس الوحدة التخطيطية، مما يعكس دانيمية الأولى ومقاومة الثانية والتفاوت الزمني المطلوب لحدوث التغيير في كل منهما. إن ذلك يعني أن الوظيفة هي خالقة الشكل أو الدافعة إلى التحوير، كأن يحول خان إلى مدرسة أو متحف أو أن يحول بيت إلى فندق أو محل تجاري أو بناية عامة إلى شقق سكنية، وهكذا مما يحدد درجة ونوعية التحوير الهيكلي (المورفولوجي)، وهنا تجدر الاشارة إلى أن شكل ونمط قطع أرض الوحدات الموروثة وفضاءات الشوارع عنصران يتصفان بالثبات مقارنة مع الوحدات المعمارية نفسها وطرزها، مما يجعل مناطق الخزين الموروث غنية بالتراث التخطيطي حتى وإن تبدلت الوحدات المعمارية بناء.

أما الجناح الثاني من سياسة الحفاظ على النسيج الحضري الموروث فيعنى بمعالجة الوحدات التخطيطية التي تقام حديثاً وبطريقة يضمن فيها تحديد المواصفات المعمارية الخارجية لها على الأقل، على أن يلاحظ أبعاد الحجم والارتقاء ومواد البناء والجمال مما لا يتنافر مع أو يسيء إلى

الخزين التخطيطي الموروث. وفي هذا المجال ينبغي ملاحظة علاقة كل من موضع الوحدات المعمارية وطرزها مع أنظمة فضاءات الشوارع التي تنتظمها وطريقة أو نمط انتظام هذه الوحدات، حيث تحقق حداً أدنى من الانسجام المستمر بين هذه العناصر مستلهمين من الخزين الحضري الموروث عند أية ممارسة تخطيطية جديدة. وفي جناحي سياسة الحفاظ على الخزين الحضري الموروث لا بد من فهم واع للفسلفة والدوافع الاجتماعية والاقتصادية وراء أي عمل تخطيطي أو تحويري جزئي أو شامل. إن صيغ التفاعل بين هذه المتغيرات إنما تعكس ملامح أساسية مرحلية للخزين الحضري الموروث، وبهذه الصيغة لا بد لأية سياسة تخطيطية تهتم بأمر حماية خصائص المدينة العربية الإسلامية أن تهتم بما يلي:

الصيانة والأحياء وهما وجهي عملية الحفاظ على التراث التخطيطي، والمقصود بالحفاظ هنا هو صيانة الوحدات المعمارية دون تعديلها مقارنة مع عملية الاحياء التي يراد فيها بعث وظائفها السابقة وادخال وظائف جديدة، ويؤكد على هذين الجانبين لتوفير فرص الدراسة حول أصالة المدينة العربية والمتعة المتولدة من هذه المنابع التراثية، إضافة إلى ضمان وجود بعد مورفولوجي يحكى قضية الحضارة العربية الإسلامية.

٢ ـ البعد التاريخي للنسيج الحضري العربي حيث لا زال بحاجة كبيرة إلى دراسات تبرز مميزات كل مرحلة مرت بها المدينة العربية، وما تحمله من منجزات تخطيطية مما يوفر أرضية صلبة للاستلهام وترجمة جوهر الموروث إلى بدائل معمارية ـ تخطيطية معاصرة لا تقل عنها شأناً[٥]. فللتاريخ استمراريته والوحدات المعمارية والتخطيطية أصدق معبّر مرئي له[٦].

الاستفتاء الإحصائي إزاء أهمية كل من هذه الصفات بالنسبة لطالبات كلية التمريض للصفوف الأربعة. فإجابات طالبات الصف الأول عن الصفات الست المدرجة أعلاه كالآتي:

تخطيطية عملية وحكيمة وصارمة وبمطاطية معينة تتعلق بالحفاظ على الخزين الحضري الموروث هما:

أ ـ الأهمية الحضارية الكبيرة للنسيج الحضري الموروث.
ب ـ استفحال أثر المتغيرات التي تهدد النسيج الحضري الموروث.

أ ـ الأهمية الحضارية للنسيج الحضري الموروث:

تأتي دعوتنا للحفاظ وصيانة النسيج الحضري الموروث بوحداته المختلفة لأسباب تتعلق بأبعاد **تاريخية روحية وطنية اجتماعية تخطيطية جمالية وظيفية واقتصادية**. تضطرد قيمة هذا النسيج بتقادم الزمن مما سيجعل منه ثروة لا تقدر بثمن بالنسبة لأجيالنا اللاحقة، خاصة وان ما تبقى من نسيج حضري موروث لا يزيد في العديد من الحالات عن ٥٪ من المساحة الكلية للمدن العربية الإسلامية[٧]. وبالامكان عرض ما يلي كأوجه مختلفة لهذه الأهمية:

١ ـ إنه جزء أساسي، وفي حالات كثيرة مركزي، يسهم في بلورة ملامح المدينة العربية وبنيتها أصالة وجمالاً بين مدن وحضارات العالم الأخرى.

٢ ـ بالرغم من كل ما حل بالنسيج الحضري الموروث لغالبية المدن العربية الكبيرة، فلا زالت هذه المدن غنية نسبياً بما يبرر اعتماد سياسة الحفاظ عليها متمثلاً بشكل قطع أرض الوحدات المعمارية وطرازها وأنماط شوارعها، مما يعكس **الأهمية الاجتماعية لتاريخية هذا الخزين والذي يمثل الإطار التاريخي لحضارة الأجيال**..

٣ ـ يمثل مدرسة رائدة في تقديم نماذج تخطيطية تنسجم **وتتناغم فيها إنسانية الإنسان العربي** وسلوكيته مع تفاصيل تلك النماذج.

٤ ـ خصوصية أنماطها التخطيطية ذات الطرز الخارجية مما يرفع من كفاءتها الوظيفية وخاصة في الفترة التي ظهرت فيها.

٥ ـ يعكس أبعاداً جمالية أصيلة وفريدة تمثل ذوق الإنسان العربي في مراحل مدينته المختلفة، ومما يزيد هذا الجمال هو تراكم الكم الموروث بالعدد والمساحة في مناطق معينة من المدينة العربية.

٦ ـ يمثل النسيج الحضري الموروث الحيز (الاطار) المكاني الذي يعيش فيه الزمن العربي بكل ابداعاته وإضافاته الحضارية التي لم تنقطع في أي من مراحل نمو المدينة العربية، مما يحول بعض وحدات هذا النسيج إلى مرتبة لا تثمن من خلال ازدواج شخصية هذه الوحدات تاريخياً وجمالياً.

٧ ـ القيمة الرمزية والروحية العالية وعلى مستوى قومي لبعض وحدات النسيج الحضري الموروث بسبب كونها مسرحاً لأحداث وطنية واجتماعية وحضارية مميزة في تاريخ الأمة. إن ذلك يرفع من القيمة الاجتماعية والحضارية لهذه الوحدات ويجعلها تتجاوز البعد الاقتصادي.

٨ ـ ستراتيجية مواقع ومواضع غالبية وحدات النسيج الموروث في المدينة العربية، مما يرفع من قيمته مقارنة مع كل ما يضاف إليها (إلى المدينة) من نماذج معمارية حديثة.

٩ ـ يمثل النسيج الحضري الموروث كلا واجزاء، مدرسة تخطيطية ومعمارية يمكن الاستلهام منها في مجال استعمال مواد البناء المحلية وتقديم طرز فريدة، واستغلال الفضاء بطريقة وظيفية وجمالية وخدمية عالية الكفاءة.

جاء ذلك على مستوى مزاوجة الوحدة التخطيطية والمعمارية بالوظيفة التي يراد لها أن تقدمها، وبطريقة استوعبت البيئة العربية بمقوماتها الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية. إن ذلك هو الذي جعل النسيج الحضري الموروث في المدينة العربية أصدق في التعبير عن المراحل التي ظهر بها، مما نراه من إضافات حديثة في الغالبية

العظمى من الأحياء الجديدة التي لا تملك في الواقع ما يمكن أن تعبر فيه عن هوية خاصة بالمرحلة المعاصرة. ويظهر ذلك بشكل واضح في تلطيف جو الوحدة المعمارية المدنية ككل دون الحاجة إلى استعمال المكننة، كذلك استعمال المقرنصات والزخارف بطريقة تعبّر عن الروح الإسلامية بنفس الوقت الذي تملك فيه وظائف انشائية. لقد استعمل الحرف العربي لوضع الآيات القرآنية الكريمة وبطريقة فنية فريدة، ويستعمل لتزيين العمارة العربية الإسلامية لخلق أنماط هندسية فوق العناصر الإنشائية مؤكداً بهذا على هندسة النمط. كذلك، فتتميز العمارة العربية الإسلامية بالتجريد الهندسي الثلاثي ويتكون من التقاء شكلين أو أكثر يكونان متطابقين أو مختلفين ويتكون منهما شكل ثالث جديد(٨).

١٠ ـ لا يمكن تجاهل الدور الوظيفي الذي يلعبه النسيج الحضري الموروث بسبب موقعه وموضعه، وبسبب قابلية وحدات هذا النسيج على التكيف لتقديم وظائف جديدة تناسب مجتمع المدينة المعاصر. إن ذلك يزيد من قيمة هذا النسيج حيث يتعدى كونه خزيناً للارث الحضاري التخطيطي ويخدم أقاليمها نتيجة لأن غالبية هذه الوظائف هي أساسية. وبالامكان هنا تصنيف الوحدات الموروثة على أساس نوع ومرتبة الوظائف التي تقدمها.

١١ ـ يترجم النسيج الحضري الموروث بصيغة أوأخرى، رغبات وتطلعات وقابليات الإنسان العربي، مراحل نمو المدينة المختلفة وبما يعكس المتغيرات التي كانت فعالة، مما ينبغي احترامه والاعتزاز به دون هجره واهماله وإزالته لمجرد 'كينونته قديماً، فإن القدم يزيد في حالات كثيرة من قيمة الموروث تخطيطياً وظيفياً وروحياً، خاصة وأن هجر هذا الخزين كثيراً ما يكون فوق طاقة الكثير من المدن العربية.

١٢ ـ تراكم الانجاز الحضاري التخطيطي والمعماري على وحدة المساحة الموروثة مما يجعلها غنية بالنماذج المعبّرة عن مدارس متعددة في هذا

المجال، ولمراحل مختلفة في وقت يزداد ثراء هذه الأجزاء بقيمها التاريخية (اجتماعياً وحضارياً) وفلسفياً، حيث حقق المخطط والمعمار العربي أموراً هامة يمكن التعلم منها مثل ادخال أقل ما يمكن من الأشعة الشمسية بأكبر ما يمكن من الضياء ويظهر ذلك في البيوت والأسواق. وتعكس المدينة العربية صيغ استغلال كل حيز (فضاء) للوحدة الحضرية وللمدينة ككل وبطريقة متدرجة. كما وقد نجح المعمار العربي أن يحقق أعلى خصوصية لمسكنه حيث تم الاهتمام بحماية خصوصية العائلة أكثر من الخصوصية الفردية ضمن العائلة نفسها، ذلك بتنظيم فتحات الغرف والنوم المشترك على السطح الواحد، وفي كل المنجزات المعمارية ـ التخطيطية في المدينة العربية فقد اعتمد صيغة (العمارة الخفية) حيث تواضع مظاهر الوحدات المعمارية وثراء دواخلها بما يتفق وتعاليم الدين الحنيف[٩].

١٣ ـ يمثل الخزين الحضري الموروث مجالاً حياً لتحدي القابليات التخطيطية والمعمارية المعاصرة والمقبلة، ويتمثل هذا التحدي في كيفية مواءمة أو مزاوجة بعدي الأصالة بالمعاصرة، أو بمعنى آخر كيف يمكن إدخال وظائف جديدة على الهياكل التخطيطية والمعمارية الموروثة وبدون الحاق ضرر تخريبي فيها؟ إن ذلك لا شك يستدعي اجراء تحويرات معينة لا مانع من القيام بها، على أن لا تتعدى حداً معيناً مما لا يسيء إلى الخزين الحضري الموروث.

١٤ ـ البعد السياحي الحضاري لهذا الخزين والمنبعث من الأصالة والندرة في مجالي التخطيط والعمارة، سواء كانت هذه السياحة على مستوى قطري أو قومي أو عالمي، ولهذا الجانب متغيراته التي قد تستدعي معالجة خاصة قائمة بذاتها.

١٥ ـ وجود قطاع من الناس وبمستويات اقتصادية وثقافية وعربية مختلفة

زالت تعتبر بهذا النسيج الحضري الموروث على أنه ناجح وظيفيا، جميل تخطيطياً ومعمارياً ويوفر الكفاية الذاتية روحياً وجمالياً، مما لا ينبغي تجاوزه عند أية ممارسة تخطيطية جديدة.

١٦ ـ ومما يزيد من قيمة هذا النسيج الحضري الموروث هو استفحال عناصر تهديده، سواء كان ذلك بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بواسطة التخطيط أو لاختفائه. خاصة وأن قطاعاً كبيراً من مقومي هذا النسيج إنما يقومونه من زاوية الجدوى الاقتصادية فقط. في وقت ينبغي تقويمه حضارياً بكل أبعاد الحضارة ـ بما فيها الشق الاقتصادي ـ الذي لا نغمط اهميته التخطيطية على أية حال.

ب ـ استفحال أثر المتغيرات التي تهدد النسيج الحضري الموروث:

مما لا شك فيه أن النسيج الحضري في مدننا العربية بحاجة إلى اعادة نظر تخطيطياً مما يضمن معالجته وظيفياً ومعمارياً، مما يحقق الحفاظ عليه وصيانته لما يخدم الوظائف المعاصرة التي يتطلبها مجتمع المدينة. لا يمكن أن يحدث ذلك بدون اعتماد تصاميم أساسية شاملة حكيمة وعملية لتلك المدن مما سيشار إليه بعد قليل. وبسبب تأخر ممارسة مثل هذه المعالجات التخطيطية الشاملة، فقد بات النسيج الحضري الموروث على صغر مساحته مهدداً بالتداعي بصورة جدية لشخصية المدينة العربية الإسلامية، ويمكن عرض أهم الأخطار المهددة كما يلي:

١ ـ كون هذه المشكلة حديثة بالنسبة للمعالجات التخطيطية، مما قد يجعل الحل صعباً أو شائكاً. وهنا فبالامكان الاستفادة من تجارب حضارات أخرى جابهت ذلك بحكمة وعقلانية.

٢ ـ تنعكس دينامية الإنسان العربي على تعدد وتبدل حاجاته ورغباته التي تقدم من الوحدات، التخطيطية لمدينته وبسرعة تفوق التغيير الحاصل لهذه الوحدات مما يخلق توتراً قد يصل إلى حد النفرة بين الوظيفة

المطلوبة والشكل أو الطراز الموروث، ويرافق ذلك اندثار سريع لمقومات العمارة العربية مثل الزخارف والنقوش والريازة والشبابيك حيث لا تخدم الوظائف الجديدة مثل هذه المقومات.

إن ذلك يستدعي، وخاصة في حالة غياب التخطيط السليم أو التصاميم الأساسية، إلى تهديم غير مبرر لبعض هذه الوحدات مما يمثل خسارة لا تعوض. وهذا بدوره يستدعي ملاحظة إمكانية اجراء التحوير غير المؤذي على الوحدات الموروثة بطريقة تجعلها قادرة على تقديم الوظائف الجديدة.

٣ ـ تزداد المنافسة الوظيفية (بين الوظائف المختلفة) لاحتلال المواقع المركزية في المدينة العربية وذلك من أجل تقديم وظائف أساسية تخدم سكان المدينة وأقاليمها التابعة. يحدث ذلك عادة بين الوظائف التي تستطيع أن تدفع قيمة الأرض أو العقار أو إيجاره وبدافع تحقيق أعلى كمية من الأرباح. وقد يستدعي عامل الضغط المالي هذا، إلى تهديم أبنية وإقامة بديل عنها أو دمج أكثر من بناء أو اجراء تحوير مشوه للموروث.

وفي كل ذلك تحل الخسارة على الخزين الحضري الموروث حيث يهمل البعد التاريخي، ويظهر ذلك جلياً في المدن العاصمية والكبرى أكثر منه في المدن الأخرى.

٤ ـ عدم توفر الخدمات التحتية وبعض المواصفات الفنية في بعض الوحدات الموروثة، كالمجاري والتهوية والاضاءة مما يلحق ضرراً كبيراً عند ادخال هذه الأمور بدون اشراف فني دقيق، وهو ما يحدث في أكثر من مكان في المدينة العربية للأسف.

٥ ـ استفحال تجارة المقامرة (المضاربة) بالعقار مما قد يغري بعض المالكين من الورثة لبيع هذه الوحدات التي غالباً ما يهدمها المالك الجديد من أجل إقامة وحدة جديدة بمواصفات مختلفة وبدافع اقتصادي بحت،

ويحدث في حالة غياب الاشراف التخطيطي من قبل السلطات البلدية أو الآثارية أو السياحية.

٦ ـ غياب التشريعات القانونية الشاملة التي تهتم بحماية هذا الخزين الحضري الموروث في غالبية، المدن العربية، وفي حالة وجود هذه القوانين فغالبيتها لا يهتم بضرورة الصيانة إذ إن أغلبها يقتصر على ذكر العقوبات ضد من يهدم أو يسيء إلى الأبنية التاريخية المسجلة فقط.

٧ ـ بعثرة مسؤولية الحفاظ على التراث الحضري بين عدة جهات تفتقر إلى التعاون أو التنسيق.

٨ ـ استفحال مشاكل المرور في المناطق المركزية من المدينة العربية وخاصة الكبيرة منها، مما استدعى في عدة حالات اعادة النظر في فضاءات الشوارع الموروثة وبما اساء إليها كثيراً. فبينما بدأت المدن التاريخية في العالم المتطور تغلق هذه الاجزاء أمام المرور الميكانيكي، لا زلنا نريد في مدننا إدخال وسيلة النقل الميكانيكية إلى المركز وبطريقة غير مبررة حضارياً في أكثر من حال. ويظهر ذلك في المدن التي تفتقر إلى تصاميم أساسية للمرور. إن فتح الشوارع الجديدة Break - through streets وإقامة أبنية متعددة الطوابق قد ساعد على هجر الأبنية التقليدية وعزلها مما يساعد على تدهورها حيث باتت مخفية عن خط الشارع(١٠).

٩ ـ إقتصار مفهوم الحفاظ على النسيج الحضري العربي الإسلامي على بعض الأبنية المنفردة والمبعثرة هنا وهناك مما يعتبر خطراً على الكل الحضري، إذ المطلوب هو الحفاظ على وحدات مساحية أكبر تغطي الجزء التقليدي كله أو حارات أو حارة منه، لأنه بدون ذلك فسوف لن يصبح بالامكان إيقاف عملية الخسارة والضياع الذي تعاني منه مختلف مقومات المدينة العربية، وإن ذلك يعكس التباس مفهوم التخطيط المديني على كثير من المدن العربية وخاصة في أربعينات

وخمسينات هذا القرن واقتصاره في كثير من الحالات على شق الشوارع، وأحياناً بطريقة عشوائية أو تقرب من ذلك وخاصة في المناطق الغنية بالنسيج الحضري الموروث، مما ترك هذا الارث على شكل جزر مبعثرة محاطة بهذه الشوارع التي بررت إقامتها من زاوية اقتصادية فقط، وبتجاهل تام للأضرار الحضارية جراء الخسارة في موروثات معمارية وتخطيطية لا يمكن تعويضها.

١٠ ـ أممية العمارة المتبعة حالياً في غالبية المدن العربية الإسلامية والتي لا تكتفي باستهجان خصائص هذه المدن بل ترفضها أصلاً وبحجج واهية، منها عدم ملاءمة الوحدات التخطيطية للمدينة العربية لمتطلبات العصر التكنولوجية. وأول ما يلفت النظر في العمارة والتخطيط المتقاربين هو أنهما قد افتقدا إلى بعد الالفة (البعد الرابع) حيث الفشل التام في توفير الشعور بالانتماء للساكنين[١١]. إن من أهم أسباب التوسع الجاري في المدن العربية الإسلامية بهذه الطريقة هو تضخم السكان في الفترة الأخيرة.

١١ ـ بسبب الجهل بقيمة الموروث التخطيطي أو ما يقرب من ذلك فقد الحقت عملية التجديد الحضري Urban Reviewal بصورة شاملة أو قطاعية ضرراً لا يعوض في النسيج الحضري الموروث لأكثر من مدينة عربية خاصة وإن ذلك يحدث بمعزل عن التصميم الأساسي للمدينة الذي لم تكن تملكه غالبية تلك المدن. إن ذلك يزيد من قيمة البحوث والدراسات التي لا بد من القيام بها لزيادة تفهم الجهات المختلفة لعامل التحسس البيئي، الذي يسهم في تقويم الخزين الحضري بصيغة أكثر إيجابية، كما وأن عمليات الترميم والتحوير تجري بصورة عفوية تطمس كثيراً من جوانب الأصالة للوحدة المعمارية.

١٢ ـ لا زالت المعلومات غير متوفرة أو محدودة عن النسيج الحضري

الموروث بغالبية وحداته التخطيطية لنسبة عالية من الناس ولبعض الجهات السياحية والبلدية والتخطيطية، مما قد يقلل من قيمة هذا الموروث لديهم وعدم تحسس مقدار الخسارة عند ممارسة قطاع قد يكون كبيراً، حيث يربطون بين التخلف وهذا الموروث ويعتقدون بعدم إمكانية عمل الكثير من أجل هذا النسيج الحضري وذلك نتيجة لعدم ملاءمتها للعصر ومتطلبات العيش فيه. وهم في غالبية الأحوال يقومون الوحدات الموروثة بمعايير العصر وهذا تجن عليها، إذ المفروض أن يتم تقويم الخزين الحضري الموروث من خلال المعايير السليمة المعتمدة في مرحلة انجازها، بما فيها تكنولوجيا التخطيط والبناء وقتذاك لا أن تطبق معايير معاصرة على إنجازات مراحل سابقة.

١٣ ـ تأخر امتلاك غالبية المدن العربية إلى مخططات هيكلية عامة (تصاميم أساسية) وعدم امتلاك عدد كبير منها لهذه التصاميم حتى الوقت الحاضر. وفي غالب الأحوال جاءت هذه التصاميم لتسهم في فرنجة أو تهجين Hybridization المدينة العربية لا أن تحافظ على هويتها المعمارية والتخطيطية الموروثة وتطورها. انعكس ذلك على عدم اهتمام هذه التصاميم بالأجزاء الغنية بالنسيج الحضري الموروث ولا بالمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التكنولوجية (الحضارية) لمجتمعات هذه المدن. وإن ذلك قد ألحق ضرراً كبيراً مباشراً وغير مباشر بالأجزاء القديمة من مدننا، سواء باجراء تحويرات غير مبررة فيه أو إقامة منشآت وشوارع تسيء أو لا تنسجم مع الخزين الموروث من زوايا الأبعاد والجمال والوظيفة والشكل. إن ذلك يعني أن غالبية ما يجري حالياً في المدن العربية يفتقد إلى لغة تخطيطية معمارية معبرة بصدق عن المرحلة الحضارية التي تجتازها مجتمعات هذه المدن. وهكذا ونتيجة لأهمية الخزين الحضري الموروث واستفحال ما يهدده وبسبب مركزية غالبية هذا الخزين فقد باتت مشكلة تطبيقية تحتاج إلى

معالجة تخطيطية حكيمة شاملة تستوعب البعد أو المبرر الحضاري لاعتماد سياسة الحفاظ على الموروثات.

دور التصميم الأساسي للمدينة العربية في صيانة التراث الحضري

على ضوء الأهمية البالغة للنسيج الحضري الموروث والأخطار الجدية والجسيمة التي تهدده في المدينة العربية والتي تم استعراضها ايجازاً قبل قليل، فلا يمكن لأية محاولة قطاعية أو جهود فردية وباوقات متقطعة وبأماكن مختلفة، أن تحقق ما ينبغي بخصوص الحفاظ وصيانة هذا النسيج. ذلك أن مثل هذه المعالجات تفتقر إلى الشمولية في النظرة والاستمرارية بطريقة نظامية. وهذا بدوره يمكننا من القول بأن العلاج الوحيد والشامل لهذه المشكلة التخطيطية التي تمس أهم جزء حضاري من مدننا، هو التصميم الأساسي للمدن والذي ينبغي أن يفرد له جانباً أساسياً فلسفياً وعملياً وعلى كل مراحل التصميم، لا أن يعالج هذا الجزء بمعزل عن المدينة التي ينتمي إليها، ومما يدفعنا إلى التأكيد على ذلك،هو أن عملية الحفاظ على خصائص المدينة العربية الإسلامية عملية تخطيطية تخضع لأكثر خطوات التخطيطي ولا ضير من التعاون مع دوائر الآثار والسياحة في هذا المجال. ولكي يصبح ذلك بمستطاع التصميم الأساسي فلا بد من توفير ما يلي:

١ - ينبغي أن يضع التصميم الأساسي فلسفة وراء سعيه للحفاظ وصيانة النسيج الحضري الموروث. أي لماذا تتم المحاولة من أجل ذلك؟ ومتى؟ وكيف؟ ولا يمكن التوصل إلى مثل هذه الفلسفة إلا من خلال اعتماد المسح والتقصي الميدانيين وعلى خرائط تفصيلية بمقاييس كبيرة مناسبة لتغطية كل الأبعاد المعمارية والتخطيطية والاجتماعية والاقتصادية للنسيج الحضري الموروث هذا، والذي لا شك يحتل جزءاً حيوياً من المدينة ككل ومتفاعلاتها وظيفياً وتخطيطياً. إن هذه المسؤولية كبيرة ومكلفة مما قد تخرج عن مسؤولية التصميم الأساسي

(الذي أوصى بها) وتنتقل إلى الجهة المسؤولة عن الجزء القديم. وفي حالة المدينة العربية فقد تكون السلطات البلدية أو الآثارية أو السياحية بشكل انفرادي أو جماعي. وستغذي المعلومات المستقاة التصميم الأساسي لكي يصبح قادراً على اتخاذ القرارات الصائبة وتوقيت هذه القرارات توقيتاً سليمًا لكي تصبح قابلة للتنفيذ.

٢ ـ كما وينبغي أن يعتمد التصميم الأساسي مبدأ مرحلة الخطة زمنياً سواء على وتيرة السنة أو الثلاث أو الخمس، على أن يعاد النظر بذلك عند نهاية كل مرحلة. وفي كل ذلك فلا بد من اعتماد مبدأ الأولويات أو الستراتيجيات وبدون المساس بالمدى الذي يمثل سقف التصميم الأساسي. وبالامكان تحويل خطة معالجة النسيج الحضري الموروث ضمن التصميم الأساسي للمدينة إلى خطوات رئيسية وكما يلي:

أولاً: رسم الاطار لسياسة صيانة وحماية التراث الحضري، وبالتأكيد على الاهتمام بتطوير ما يلي، **معمارياً تخطيطياً ووظيفياً**: ـ

١ ـ اعتماد المعايير التي قدمت في بداية هذا **البحث** لكي يصبح بالامكان ميدانياً ومن ثم على الخارطة، تحديد الفضاءات (مكشوفة ومبينة) التي ينبغي حمايتها وصيانتها من أجل تطويرها.

٢ ـ اتخاذ قرار بإيقاف أي عمل تطويري قطاعي على مستوى الوحدات أو على مستوى المناطق التي يغطيها النسيج الحضري الموروث بدون أن تطبق المعايير المعتمدة في هذا المجال.

٣ ـ جمالية الوحدات المعمارية والتخطيطية وجمالية المناطق التي توجد فيها من مختلف الأبعاد (مادة البناء، اللون، الارتفاع، توزيع الفضاءات وعلاقاتها **بفضاءات** الشوارع. . الخ).

٤ ـ الجانب الثقافي الذي يملكه النسيج الحضري الموروث ووحداته وخاصة الأبنية العامة والدينية.

٥ ـ التأكيد على حماية الكل الذي ينتمي الجزء إليه، أي الابتعاد عن الاهتمام بالوحدات المعمارية والتخطيطية الموزوثة على انفراد، ذلك لأن القيمة الحضارية تزداد ببقاء الجزء متفاعلاً مع الكل، لا بتجريد الأول عن الثاني كما يحدث للأسف في أكثر من جزء وبأكثر من مدينة عربية.

٦ ـ التأكيد على إدخال وظائف معينة تناسب النسيج الحضري الموروث بوحداته، وقد يستدعي ذلك الابداع في وضع المعالجات للمشاكل المعمارية التخطيطية لذلك وبما ينسجم وطبيعة هذه المشكلات. إن لهذا الجانب طابعه الفني لا شك.

ثانياً: برمجة أهداف التصميم الأساسي للمدينة وبما يخص النسيج الحضري الموروث، وهنا يوصي بالتأكيد على ما يلي، من العناصر المورفولوجية للنسيج عند استحالة الحفاظ على كل الخزين:

١ ـ المنشآت الدينية مثل الجوامع وبعض أملاك الأوقاف والأضرحة والمدارس.
٢ ـ البيت العربي التقليدي حيث يملك من التفاصيل ما يشكل مدرسة معمارية قائمة بذاته.
٣ ـ الحمامات الشعبية.
٤ ـ الأسوار وأبراجها وأبوابها.
٥ ـ الأسواق التقليدية بكاملها حيث مثلت أنظمة اجتماعية اقتصادية ناهيك عن الابداع في تصاميمها.
٦ ـ الخانات (القيصريات ـ الوكالات).
٧ ـ بعض العلاوي (في حالة القطر العراقي) (مخازن الحبوب).
٨ ـ الأحياء السكنية (المحلات) أو بعضها.
٩ ـ الأبنية الإدارية العامة (السراي أو القلاع أو الدوائر).
١٠ ـ أنماط منتقاة من قضاءات الأزقة والشوارع والساحات العامة.

ثالثاً: رسم الصيغة (وعلى شكل خطوات) لتنفيذ برامج وتحقيق ستراتيجيات التصميم الأساسي للمدينة فيما يتعلق بالخزين الحضري الموروث وبمراحل زمنية معينة لكل ثلاث أو خمس سنوات، ويجبذ أن لا تزيد مراحل التصميم الأساسي عن ثلاث، يعاد النظر في التصميم الأساسي عند نهاية كل مرحلة لضمان اجراء التعديل اللازم على وسائل تنفيذ الخطة بما يزيد من عمليتها.

المرحلة الأولى: وتعتبر أهم المراحل بالنسبة للتراث الحضري ذلك أنها تضمن تنفيذ احد الأدنى من المقرر تنفيذه فيها مما يسهل تنفيذ ستراتيجيات المرحلتين الثانية والثالثة. وتأتي أهمية المرحلة الأولى لكون أهم أهدافها إيقاف التدهور المستمر ولكن بسرعات تختلف في التسبيح الحضري الموروث. يكون ذلك من خلال السيطرة وضبط كل العمليات المعمارية والتخطيطية بما فيها استعمالات الأرض والعقار في منطقة النسيج الحضري الموروث هذا. وهنا ينبغي أن يؤكد التصميم الأساسي في مرحلته الأولى وبما يخص النسيج الحضري الموروث على ما يلي:

١ ـ تنمية الأجهزة الفنية والإدارية الكافية والكفوءة لكي تكون قادرة ليس على استيعاب ستراتيجيات مراحل التصميم الأساسي بما يخص النسيج الحضري الموروث فقط، إنما على تطوير هذا البرنامج وفق ما يسمح به التصميم الأساسي من أجل الابداع في مجالات حماية هذا النسيج وصيانته.

٢ ـ توفير تغطية الحاجة المالية التي يتطلبها تنفيذ مراحل التصميم الأساسي مع حساب تبدل كلفة الحماية والصيانة والتطوير في المراحل اللاحقة.

٣ ـ إيقاف أية عملية من عمليات التجديد الحضري غير الموجهة من قبل التصميم الأساسي، ويكون ذلك بعد تحديد مناطق التراث الحضري.